فريق أممي يصل الخرطوم الجمعة لبحث مهام القوات الدولية في دارفور

الخرطوم ـ «القدس العربي»:

صمدت الحكومة السودانية امام ضغوط المنظمة الدولية لقبول القوات الدولية في دارفور والتي بلغت ذروتها بوصول اعضاء مجلس الامن الى الخرطوم وعقدهم لقاءات مع الرئيس البشير ورئيس البرلمان وامتدت اللقاءات الى زعماء المعارضة الذين ابدوا تاييدهم لدخول القوات الدولية في دارفور عقب لقاء اعضاء المجلس.

وعلى الرغم من ثبات موقف الحكومة تجاه دخول القوات الدولية تحت الفصل السابع فان فريقا مشتركا بين الامم المتحدة والاتحاد الافريقي سيصل الي الخرطوم غدا (الجمعة) لبحث طبيعة المهام والدور الذي يمكن أن تلعبه القوات الدولية في دارفور، في وقت اعلنت فيه المنظمة الدولية أن وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جان ماري غيينو، سيرأس الفريق.

فيما اعلن الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية السودانية السفير جمال محمد ابراهيم في تصريحات صحافية أن وزير الخارجية الدكتور لام اكول، اتفق مع بعثة مجلس الامن التي تزور البلاد حالياً علي ذلك، وقال انه قدم رؤية السودان لطبيعة المهمة التي يأمل في الاثناء دخلت بعثة مجلس الأمن الدولي التي دارفور خاصة.

ان تقوم بها الامم المتحدة في اطار تنفيذ اتفاقية سلام دارفور، واوضح أن مسألة تحول المهمة إلى قوات دولية تركت للبعثة المشتركة من الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي، وشدد على ان الامر برمته مرهون بموافقة الحكومة السودانية.

وأعلنت الأمم المتحدة أن وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جان ماري غيينو، سيرأس الفريق المشترك مع الاتحاد الافريقي الى السودان لعقد مباحثات واسعة مع القيادات السودانية حول تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي الموجودة في دارفور، بالإضافة إلى الاستعداد لاحتمال نشر قوات دولية في الإقليم.

وقال المتحدث باسم الأمم المتحدة، يتفان دوجاريك، «إن هدف البعثة تعزيز التعاون المستمر بين الحكومة السودانية والمجتمع الدولي في إطار جهودهما المبذولة لإحلال السلام والاستقرار والازدهار للسودان».

من جانبها، اوضحت المسؤولة في الامم المتحدة ماري اوكابي ان المهمة المشتركة بين الامم المتحدة والاتحاد الافريقي ستركز على اجراء مشاورات معمقة حول مجموعة واسعة من المواضيع مع المسؤولين السودانيين، يوم الجمعة، على ان تنتقل بعد ذلك الى دارفور.

يستضيفها الاتحاد الأفريقي للمرة الاولى في تاريخه امس (الاربعاء) بمقره في اديس ابابا، في سلسلة اجتماعات ماراثونية متواصلة خلف ابواب مغلقة مع مفوضية الاتحاد الافريقي ومجلس الامن والسلم التابع للاتحاد الافريقي. وحسب مصادر دبلوماسية افريقية باديس ابابا، فان النقاشات والتي تستمر ليوم واحد تبحث في تحويل مهمة الاتحاد الافريقي الى الامم المتحدة بشكل نهائي فضلا عن جهود الاغاثة للمتضررين والقضايا الانسانية وغير ذلك من الوضع في دارفور واتفاقية ابوجا التي تم توقيعها مؤخرا بين الحكومة السودانية واكبر الفصائل الدارفورية وامكانية توقيع فصائل اخرى منشقة على الاتفاقية.

كما يبحث الاجتماع ايضا في العلاقات الثنائية بين الاتحاد الافريقي ومجلس الامن الدولي خاصة ان الاخير ينسق في العديد من القضايا الخاصة بافريقيا مع مجلس الامن والسلم التابع للاتحاد الافريقي. وتوقعت المصادر ان تتطرق الاجتماعات الى العديد من الموضوعات والملفات الساخنة بالقارة الافريقية. ووعدت الأطراف بمؤتمر صحافي مساء امس توضح فيه ما توصلت اليه من قرارات ونقاط التقاء حول ملف

ابناء قبيلة البيجا السودانية الذين فروا من القتال في شرق البلاد قرب مدينة كسلا (اف ب)

يلوح باصدار قرارات تاريخية

مصر: نادي القضاة يستنفر اعضاءه مجددا اثر رفض الحكومة اطلاعهم على مشروع قانون القضاء

القاهرة ـ «القدس العربي»

ـ من حسام ابو طالب:

عاد نادي القضاة ليحتل صدارة الاحداث من جديد وذلك بعد اشتعال الموقف من جديد بين قيادات النادي والحكومة المصرية.

وقد شهدت اروقة النادي خلال الساعات الماضية توافد عشرات القضاة تباعا للتباحث في الموقف بعدما اعتبره كثيرون اهانة موجهة من النظام لقضاة مصر اثر رفض الحكومة اطلاعهم علي مشروع القانون الخاص بالسلطة القضائية والمقرر ان يتم اقراره من قبل مجلس الشعب في الدورة البرلمانية الحالية.

وفي تصريحات خاصة لـ«القدس العربي» اكد المستشار احمد صابر عضو مجلس ادارة النادي بان الايام القادمة سوف تشهد تصعيدا لم يكن القضاة يرغبون فيه مؤكدا انهم يدفعون دفعا من قبل الحكومة والاجنحة المختلفة داخل النظام لصدام معها.

وذكر الناطق الرسمي باسم النادي انه يجري حاليا التباحث حول الخطوات التي سيتم اتخاذها في المرحلة القادمة.

وعلمت «القدس العربي» انه حتي موعد الجمعية العمومية غير العادية التي ستعقد نهاية الشهر الحالي تقرر ان يكون مجلس ادارة النادي في حالة انعقاد مستمر لمناقشة تطورات الموقف.

وقد سادت حالة من خيبة الامل في اوساط القضاة اثر الصمت الذي تتحلى به مؤسسة الرئاسة تجاه الاستغاثة التي اطلقها المستشار زكريا عبد العزيز لرئيس الجمهورية للتدخل من اجل تنفيذ وعده المتمثل في الاستجابة لمطالب حراس العدالة. كما لم يصل رد من رئاسة مجلس الوزراء على الرسالة التي ارسلها النادي للدكتور احمد نظيف يحثه فيها على عدم ارسال مشروع القانون لمجلس الشعب قبل اطلاع النادي عليه.

وفي تصريحات خاصة لـ«القدس العربي» اكد المستشار زكريا عبدالعزيز رئيس مجلس ادارة النادي انه اذا لم يصل رد خلال الايام القادمة وتم تحويل مشروع القانون للمجلس فان القضاة سيقومون فورا بالتجمع داخل النادي بناء على استدعاء من مجلس الادارة لاتخاذ قرارات وصفها عبد العزيز بالتاريخية، وقد اشار عبد العزيز الي ان النظام سوف يبدو في موقف لا يحسد عليه اذا ما استمر في تجاهل مطالب النادي.

وفي تصريحاته اشار الي معلومات وصلت للقضاة مفادها ان اوامر عليا صدرت بتجاهلهم والمضي قدما نحو اصدار القانون محل الخلاف.

علي صعيد اخر وفي تطور جديد بشأن الحركات الداعية لدعم القضاة قررت حركة كفاية دعوة باقي القوى الوطنية من اجل الترويج للازمة خارجيا وذلك من خلال توجيه نداءات لمختلف نوادي القضاة في اوروبا والولايات المتحدة من اجل دعم زملائهم في مصر، ورفع سلطة القهر التي تلاحقهم.

على صعيد اخر علمت «القدس العربي» ان الجبهة الوطنية للتغيير قررت التنسيق مع باقي حركات المجتمع المدني خلال الايام القادمة من اجل ان تشهد القاهرة خلال الايام القادمة وحتى موعد الجمعية العمومية للقضاة انشطة مكثفة لدعمهم.

وفي تصريحات خاصة لـ«القدس العربي» اكد عزيز صدقي رئيس الجبهة بانه «من غير ان يطلب منا القضاة اي دعم فقد قررنا دعمهم بشتي السبل» واصفا ما يقومون به بانه اختصر الطريق للحرية وللخلاص من النظام الذي وصفه بالفاسد.

وانتقد صدقي تراجع الدولة في الوفاء بما وعدت به القضاة خلال المرحلة الماضية معتبرا من يقوم بهدم ذلك الصرح الكبير بانه يعجل بالقضاء على شرعيته.

وانتقد المستشار طارق البشري النائب الاول الاسبق لرئيس مجلس الدولة الطريقة التي تتعامل بها الحكومة مع القضاة وان كان يرى انها من سنن التاريخ الذي يقضي بانه عندما تقترب نهاية اي نظام فانه يتصرف بنفس الطريقة التي يتصرف بها النظام المصري.

وأوضح في تصريحات لـ«القدس العربي» بان القضاة اذا قدر لهم النجاح في معركتهم فان الشعب المصري سيكون علي موعد قريب مع الحرية.

على صعيد آخر قرر عدد من القضاة عدم ابلاغ المستشار هشام البسطويسي بتطورات الاحداث المتلاحقة وتجدد الازمة مع الحكومة خشية ان يؤثر ذلك علي حالته الصحية حيث لا يزال يخضع لاشراف طبي مكثف داخل مستشفى كليوباترا بضاحية مصر الجديدة بالقاهرة.

ذعر في أوساط قيادات الشرطة بسبب قوائم سوداء تعدها «كفاية» باسماء الضباط المتهمين بالتعذيب

القاهرة ـ «القدس العربي»:

علمت «القدس العربي» ان رموزا من حركة «كفاية» انتهوا في ساعة متأخرة من صباح الثلاثاء من اعداد القائمة السوداء، التي تضم أسماء من شاركوا في تعذيب المتظاهرين منذ نشأة «كفاية» قبل عام وحتى الأسبوع الماضي.

كما علمت من أحد مصادر «كفاية» أن مسؤولين أمنيين اتصلوا بقيادات في «كفاية» ليستفسروا عن اسمائهم وهل هي موجودة ضمن من يواجهون تهمة ممارسة القمع والتعذيب ومن تصفهم الحركة ارتكاب جرائم حرب أم لا.

ويتوجس هؤلاء حسب مصادر من «كفاية» بسبب قرب اعلان القوائم امام الرأي العام المحلي والعالمي.

وفي تصريحات خاصة لـ«القدس العربي» اكد عبدالحليم قنديل الناطق الاعلامي لـ«كفاية» بأن الفترة القادمة سوف تشهد إبلاغ الجهات الدولية بأسماء جميع من شاركوا في تعذيب الفتيات والشباب والشيوخ على حد سواء واصفا ما تقوم به بعض الجهات الأمنية بأنه عار في جبين النظام.

وندد قنديل بالتواطؤ بين جهات التحقيق والجهات الأمنية حيث لم يسمح بعرض المعتقلين الذين تعرضوا للتعذيب على الطب الشرعي واستمر الرفض لمدة اسبوعين حتى يتماثل المصابون للشفاء وذلك كي تتم حماية زبانية التعذيب.

وشدد بهاء الدين شعبان أحد رموز «كفاية» على ان اللجوء للجهات الدولية يعد تحولا جذريا في اسلوب «كفاية» وأرجع السبب لرفض الاجهزة الامنية التعامل بأسلوب حضاري مع المتظاهرين وقمعهم فضلا عن التعذيب الذي يمارس بمنهجية داخل الأماكن التي يتم حجز المعارضين بها. وعبر شعبان عن اعتقاده بأن اللجوء للجهات الدولية سوف يؤدي للضغط على النظام الذي يصفه بأنه «يخاف ولا يختشيش» ونفى أن يكون ما تقوم به «كفاية» نوعا من الاستقواء بالأجنبي مؤكدا ان الجهات التي سيتم ارسال القوائم السوداء اليها والأدلة الموثقة على التعذيب الذي طال النشطاء هي جهات غير حكومية وان كان لها من الثقل ووسائل الضغط ما يحض العالم على اجبار الحكومة المصرية للتوقف عن ممارساتها الوحشية وأساليبها من مخلفات العصور الوسطى. وذكر شعبان في تصريحاته لـ«القدس العربي» بأن على رأس الجهات التي ستصلها القوائم والأدلة المحكمة الدولية في لاهاي ومحكمة جرائم الحرب في بلجيكا فضلا عن عدة جهات عاملة في مجال حقوق الانسان بالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

وأيد شعبان المعلومات التي يتم تناقلها على نطاق ضيق في أوساط «كفاية» وغيرها من الجماعات الداعية للتغيير بشأن وجود ذعر في أوساط الاجهزة الأمنية خشية ردود أفعال القوائم السوداء عند عرضها على الجهات الدولية.

وقال في هذا الشأن «من حقهم ان يتوتروا وأن ينفعلوا ذلك لأن ما ارتكبوه ليس هينا» لافتا الى ان ما جرى لعبير العسكري ومحمد الشرقاوي وكريم الشاعر لن يمر بسهولة بل سيتم فضح جميع من شاركوا في تعذيب هؤلاء وغيرهم في كل منتدى بالداخل والخارج.

علي صعيد آخر علمت «القدس العربي» انه سيتم عقد مؤتمرين بنقابتي الصحافيين والمحامين نهاية الاسبوع الحالي.

وقد قررت لجنة الحريات عقد المؤتمرين في كلا النقابتين وذلك من أجل فضح ما يجري من تعذيب داخل اماكن تابعة للأجهزة الأمنية.

ويشارك في المؤتمرين مجموعة من اعضاء مجلس الشعب المصري لجماعة الاخوان المسلمين والمستقلين فضلا عن بعض نواب المعارضة.

وفي تصريحات خاصة أكد جمال تاج الدين عضو مجلس نقابة المحامين لـ«القدس العربي» بأن كل الدلائل والمؤشرات توحي بأن صدامات مروعة سوف يشهدها الشارع خلال المرحلة القادمة وذلك لأن النظام ليس أمامه بديل للحفاظ على موقعه إلا بمزيد من الدموية وإزهاق الأرواح.

وقال تاج الدين المقرر ان يقف امام محكمة الجنايات في غضون الأسابيع القادمة بتهمة الاساءة لأعضاء من الهيئة القضائية ضمن مجموعة من الصحافيين انه لا بديل امام الحركات الداعية للتغيير سوى التواصل مع الجهات الخاصة بالدفاع عن حقوق الانسان.

اليمن: صالح يلتقي الاحزاب المعارضة لانقاذ العملية الانتخابية

صنعاء ـ «القدس العربي»

ـ من خالد الحمادي:

عقد الرئيس اليمني علي عبد الله صالح امس اجتماعا خاصا مع قادة الاحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية، لمناقشة الاوضاع الانتخابية والخروج من الازمة الانتخابية الحالية القائمة بين حزب المؤتمر الحاكم والاحزاب المعارضة في البلاد، مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية والمحلية المزمع اجراؤها متزامنة في 22 ايلول (سبتمبر) القادم.

وذكر مصدر رسمي في خبر مقتضب ان الرئيس صالح التقى قادة تكتل احزاب اللقاء المشترك المعارض المكون من ستة احزاب وفي مقدمتهم الاصلاح والاشتراكي والوحدوي الناصري.

واوضح موقع (26 سبتمبر نت) الاخباري الرسمي المقرب من القصر الرئاسي ان هذا «اللقاء تطرق الى التحضيرات الجارية للانتخابات الرئاسية والمحلية القادمة وضمان اجرائها باجواء من الشفافية ومناخات حرة ونزيهة».

واكد انه «تم الاتفاق على مجمل القضايا التي بحثها ومواصلة الحوار لضمان مشاركة الجميع في هذا الاستحقاق الديمقراطي الكبير وبما يجسد مبدأ التداول السلمي للسلطة ويكفل مشاركة الجميع».

الى ذلك كشف مصدر مسؤول في تكتل احزاب اللقاء المشترك المعارض ان لقاء امناء عموم الاحزاب المعارضة بالرئيس علي عبد الله صالح الذي استمر لساعات طويلة «لم يتمخض عنه شيء جديد سوى الاتفاق على ان تبقى ورقة الضمانات المقدمة من تكتل احزاب المشترك قاعدة للحوار».

وذكر الامين العام للتنظيم الوحدوي الناصري سلطان العتواني ان قادة الاحزاب المعارضة ناقشوا الرئيس صالح حول «قضية ضمانات اجراء انتخابات حرة ونزيهة وآمنة وان تظل ورقة الضمانات المقدمة من احزاب المشترك قبل عدة اشهر هي قاعدة الحوار لاستخلاص ما يمكن استخلاصه من قضايا محل الدراسة».

وقال موقع (نيوز يمن) الاخباري المستقل انه تم تشكيل لجنة ثلاثية من احزاب المؤتمر الحاكم والمشترك المعارض لدراسة مشروع ورقة الضمانات المقدمة من المشترك على ان تقدم اللجنة تقريرها خلال يومين وتصوراتها لما يمكن تنفيذه منها في اجتماع لاحزاب المشترك مع الرئيس.

واوضح ان الرئيس صالح اكد حرصه لقادة احزاب المشترك على مشاركة المعارضة في الانتخابات القادمة وفق قاعدة (لا ضرر ولا ضرار).

وجاء لقاء الرئيس صالح بقادة تكتل احزاب اللقاء المشترك مجتمعين بعد فشل محاولات عدة للقاء بقادة بعض احزاب هذا التكتل بشكل منفرد، للوصول الى اهداف سياسية تتعلق بالانتخابات من بعض الاطراف في المعارضة على حساب اطراف اخرى، وهو ما رفضه قادة احزاب اللقاء المشترك وصمموا على ان يتم التعامل معهم على اساس تكتل سياسي واحد، خاصة وانهم يعتزمون خوض الانتخابات الرئاسية بمرشح واحد باسم احزاب اللقاء المشترك المعارض.

وظل الحوار بين حزب السلطة الذي يتزعمه الرئيس صالح وبين احزاب اللقاء المشترك المعارض لعدة شهور محصورا بثلاثة احزاب معارضة ممثلة في مجلس النواب (البرلمان) وهي حزب الاصلاح والاشتراكي والوحدوي الناصري.

واعتبر قيادي بارز في المعارضة لجوء السلطة الى فتح قناة جديدة للحوار بين حزب السلطة واحزاب تكتل المعارضة بشكل جماعي «دليلا على فشل كل المحاولات السابقة التي بذلتها السلطة لشق وحدة تكتل اللقاء المشترك او الانفراد بأحد اطرافه عدا حزب البعث القومي بقيادة قاسم سلام».

مصادر في المعارضة رحبت بلقاء قادة احزاب المشترك مع الرئيس، واكدت على عدم وجود مانع لذلك وانها ليست المرة الاولى او الاخيرة التي يتعامل فيها المشترك بجدية مع دعوات الرئيس للحوار، غير انها قالت ان «هناك جوانب مهمة جداً من شانها ان تؤثر على طبيعة اللقاء، ونتائجه، وفي مقدمتها جدية القضايا التي سيطرحها الرئيس، والزمن المتاح للاستجابة لمطالب احزاب اللقاء المشترك فيما يتعلق بتوفير انتخابات حرة ونزيهة وآمنة ومتكافئة وعادلة».

وانتقد المصدر المعارض عملية توزيع اللجنة العليا للانتخابات لجان الاقتراع بحسب انتخابات 2003 مع علم اللجنة العليا للانتخابات بان المشترك كرر مراراً رفضه لهذا المقترح.

ووصف قرار اللجنة بانه «استباق استفزازي للمشترك وان اللجنة العليا بحد ذاتها هي المشكلة، بتركيبتها، وعدم حياديتها». مذكرا بما قامت به خلال المرحلة الاولى من العملية الانتخابية وقال «لا يعقل بعد ان قدمت اللجنة العليا الادلة على وجود اختلالات ان تقبل الاحزاب ببساطة هكذا مقترحات».

وكانت احزاب اللقاء المشترك واجهت قرار اللجنة العليا بخصوص تشكيل اللجان الميدانية بحسب انتخابات 2003 بالرفض، واعتبرت ذلك دليلاً اضافياً يقدم اللجنة العليا على انها غير محايدة وبالتالي عدم اهليتها لادارة العملية الانتخابية.

وتساءل بيان صادر بهذا الخصوص هل بمقدور اللجنة العليا ان تعطي الحق لكل مرشح للرئاسة للحصول على ثلث اللجان كما اقترحت اللجنة العليا للانتخابات منح ذلك للرئيس صالح.

وقالت احزاب المشترك في بيانها ان اللجنة العليا للانتخابات تتحدث عن تشكيل اللجان الميدانية بحيث تمنح ثلثا لحزب المؤتمر الحاكم وثلثا لاحزاب المشترك المعارض وثلثا بنظر الرئيس علي عبد الله صالح. وتساءلت «هل بمقدور لجنة الانتخابات ان تعطي الحق لكل المرشحين في الانتخابات الرئاسية بتشكيل ثلث اللجان؟».

واكد المشترك تصميمه على السير في طريق اصلاح العملية الانتخابية وبما يجعل من الانتخابات القادمة محطة تحول ايجابي لصالح الناخبين والتحسين من مستوى معيشتهم وتحقيق الامن والاستقرار في ربوع البلاد.

وقال «بدون اقامة انتخابات حرة ونزيهة لن تكون الانتخابات سوى مجرد اجراء ديكوري شكلي تعيد من خلاله السلطة انتاج ذاتها».

وجاء الاعلان عن لقاء الرئيس صالح بقيادة الاحزاب المعارضة متزامناً مع قرار اللجنة العامة (المكتب السياسي) لحزب المؤتمر الحاكم بتحديد 21 من حزيران (يونيو) الجاري موعداً لعقد المؤتمر العام الاستثنائي للحزب بصنعاء والذي سيخصص لاقرار مرشح حزب المؤتمر للانتخابات الرئاسية القادمة.

مجزرة حديثة تسلط الضوء على مشاة البحرية الامريكية:

المارينز في العراق يشعرون بالاحباط والغضب من قادتهم وانهم يخوضون «حربا لانهائية»

بغداد ـ من اليستير مكدونالد:

كثيرا ما يكافح أفراد مشاة البحرية الامريكية الذين يقاتلون في عدد من أكثر المناطق عنفا في العراق مشاعر الاحباط بقدر مكافحتهم للعدو في حرب عصابات يختفي خلالها الخصم بسهولة وسط السكان.

ويشتبه أن أفرادا من مشاة البحرية قتلوا نحو 24 رجلا وامرأة وطفلا في بلدة حديثة في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي وقالت جماعات حقوق الانسان ان هذه الجريمة ربما تصنف كجريمة حرب. وقال جون مورثا عضو مجلس النواب الامريكي من الحزب الديمقراطي وهو كولونيل متقاعد من مشاة البحرية «هؤلاء الشبان يتعرضون لضغط هائل.. ضغط يفوق ما يمكنني تصوره. وتسبب هذا الضغط في انهيارهم».

ويحارب أفراد مشاة البحرية مقاتلين من السنة ومسلحين من «القاعدة» في غرب العراق وكثيرون منهم يقومون الآن بفترة بحث مقره ولاية فرجينيا ان مشاة البحرية يواجهون ضغطا نفسيا هائلا في بيئة قاسية يواجهون فيها تهديدات متواصلة من التفجيرات على جوانب الطرق التي تستهدف الدوريات ويواجهون سكانا عدائيين وهجمات مورتر على قواعدهم. وأضاف «ليس هناك مكان أكثر خطورة على وجه الارض بالنسبة للقوات الامريكية مثل محافظة الانبار».

ومضى يقول «ببساطة لا يمكن معرفة من هم موضع ثقة. هل الطفل في الشارع يقوم بالمراقبة لصالح مجموعة من الناس تحاول زرع عبوة ناسفة بدائية الصنع» في اشارة الى العبوات التي يزرعها المقاتلون على جوانب الطرق. وقال جور «هناك قناعة بأنه ليس هناك أي مكان امن» وشكك جور في حصول القوات الامريكية على التدريب اللازم للاستعداد لمثل هذه البيئة.

وهناك ما يسمى بفيلق مشاة البحرية الصغير الذي يتكون من جنود من وحدات مختلفة تدربوا على مداهمة أماكن العدو والسيطرة على أراضيه الى حين وصول الالوية الثقيلة في الجيش. ويحاول هذا الفيلق تدريب القوات العراقية على السيطرة ولكن القتال يستمر حتى في الرمادي عاصمة المحافظة. كما أن القوة المدربة على هذا النوع من المهام لا تضمن كسب ود السكان المحليين. وربما يكون ارسال قوة احتياطية الى الرمادي موضع ترحيب بالنسبة لافراد مشاة البحرية الذين شكوا في هدوء العام الماضي من أن عددهم قليل للغاية بشكل يصعب معه القيام بالمهام الموكلة اليهم.

والمسألة ليست أن أفراد مشاة البحرية مثل الافراد المشتبه بهم في حديثة لا يحبون القتال اذ انهم مدربون على القتل وعادة ما يحبون القتال ولكن في اطار القواعد العامة. وعادة ما يبدي الكثير منهم شجاعة تجاه خوض مخاطر أكبر مما تتعرض له القوات البرية التي يقترب التنافس فيما بينهما الى حد العداء. وقال الجيش الامريكي ان أكثر من 700 من مشاة البحرية لقوا حتفهم في الحرب التي بدأت في اذار/ مارس عام 2003. ويوجد نحو 21 ألفا من مشاة البحرية في العراق من بين قوة أمريكية قوامها 132 ألف فرد وعادة ما يخدم أفراد مشاة البحرية لفترة سبعة أشهر في العراق. وتغرس الروح القتالية في أفراد مشاة البحرية من كبار القادة حتى القاعدة. وقال كولونيل لمجموعة أفراد قبل معركة في الكرابلة «يوجد هنا الكثير من الحمقى الذين يجب ان يموتوا. وسوف أساعدهم على ذلك».

وبالنسبة لكثير من مشاة البحرية الذين يحبون سلاحهم فان أكثر ما يكرهونه في حرب العراق هو عدم القتال وعلى وجه الخصوص عدم القدرة على الرد باطلاق النار عندما يقتل أحد رفاقهم.

وجاء قتل المدنيين في حديثة في تشرين الثاني/ نوفمبر بعد ان فرض متشددون في الصيف الماضي حكما اسلاميا على غرار ما كانت تفرضه حركة طالبان في أفغانستان قبل أن تداهم مشاة البحرية المدينة بعد مقتل جندي محبوب من بين أفراد القوة كان عمره 20 عاما في انفجار قنبلة على جانب طريق. وفي اواخر عام 2004 لاحظ مراسل «رويترز» تشكل فريق من 121 فردا بعد مقتل اثنين من زملائهم في مثل هذا الهجوم. ولمدة ستة أشهر وبشكل متواصل وبالرغم من أن البعض كان مصابا داهموا منزلا تلو الآخر بامتداد نهر الفرات وهم يلاحقون «القتلة» المختبئين الذين قتلوا اثنين من زملائهم. وقال أحدهم «انه العدو الخفي...الامر محبط للغاية».

وتساءل اخر كان قد تلقى أوامر من قائده بمعاملة العراقيين الذين يفتشون منازلهم باحترام «لماذا لا يخرج بنفسه للقتال؟». وقال شاب صغير السن من مشاة البحرية «العراقيون.. يتسمون بجحود كبير.. أنا أكرههم». (رويترز)

مواطن عراقي امام محله الذي دمره انفجار سيارة مفخخة في بغداد امس (اف ب)